

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/7/5
10 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، جان زيغلر

موجز تنفيذي

رغم ما حصل من تطورات حقيقية في بلدان مختلفة، مثل جمهورية الصين الشعبية والهند وجنوب أفريقيا وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد تحقق إجمالاً تقدم ضئيل على صعيد خفض عدد ضحايا الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. فمنذ عام ١٩٩٦ وعدد من يعانون من الجوع يرتفع سنوياً، حيث بلغ حوالي ٨٥٤ مليون نسمة رغم تعهدات الحكومات بخفض مستوى انتشار الجوع بنسبة النصف في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ٢٠٠٢. ويموت كل خمس ثوان طفل دون سن العاشرة جراء الجوع والأمراض المتصلة بسوء التغذية.

غير أن الجوع والمجاعة ليسا قدرًا محتوماً. فحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ينتج العالم بالفعل ما يكفي من الأغذية لإطعام كل طفل وامرأة ورجل وبوسعه إطعام ١٢ مليار نسمة، أو ضعف عدد سكانه الحاليين. إن عالمنا أغنى من أي وقت مضى، فكيف يمكن إذن أن نقبل أن يموت ٦ ملايين طفل دون سن الخامسة جرّاء سوء التغذية وما يتصل به من أمراض؟

لجميع الكائنات البشرية الحق في العيش بكرامة وفي مأمن من الجوع.

اليوم لحظة للتطلع إلى الأمام، وليس الرجوع إلى الوراء، حيث لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز وحماية الحق في الغذاء الكافي. في حقيقة الأمر، يتمثل أحد المشاكل الرئيسية التي لا تزال قائمة في غياب الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وهو يتجلى في التطورات الإيجابية في بعض قطاعاتها، كما تدل على ذلك على سبيل المثال المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، وبالمقابل للطريقة التي تقوض بها سياسات وممارسات وكالات أخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حماية الحق في الغذاء.

كما أن سياسات الدول المتعلقة بالحق في الغذاء تنم عن أنماط مماثلة من التناقض. فبينما اعترفت الدول بالحق في الغذاء في إعلانات مؤتمر القمة العالمي للأغذية وانضم أكثر من ١٥٠ دولة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمارس في نفس الوقت سياسات تجارية مضرّة بالتمتع بحقوق الإنسان في بلدان أخرى.

وثمة مسائل أخرى مهمة ما زالت تنتظر العلاج، ومنها، على سبيل المثال، ممارسة الإقصاء والتمييز في حق أشد الفئات ضعفاً. ويجب إيلاء عناية خاصة لمسألة حماية حق الفئات المحرومة في الغذاء، وبخاصة النساء والشعوب الأصلية.

ومن بين الظواهر الأخرى التي لها تأثير كبير على الحق في الغذاء الكافي ما يسمى "الأطراف الفاعلة غير الدولة" القوية على الساحة الدولية ألا وهي: الشركات عبر الوطنية. فما فتئت هذه الأطراف الفاعلة تتقوى، ولكننا نفتقر إلى آليات الرصد للحماية من انتهاكات الحق في الغذاء التي يتحمل بعضها أحياناً مسؤولية ارتكابها.

والمسائل الأخرى التي لا تزال على جدول الأعمال وتتطلب قدراً هائلاً من العمل في المستقبل هي التصحر والوقود الأحثائي واللاجئون هرباً من الجوع.

هناك مع ذلك أمل كبير أيضاً. فقد اعتمد مجلس منظمة الأغذية والزراعة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء وتشهد صياغة البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقدماً، وكذلك الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية بمكافحة الجوع.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٤
أنشطة المقرر الخاص	٥ - ٩	٤
أولاً - التطورات التي حصلت مؤخراً فيما يتعلق بالحق في الغذاء	١٠ - ١٥	٥
ألف - التطورات الإيجابية	١٠ - ١٢	٥
باء - الحالات التي تثير قلقاً خاصاً	١٣ - ١٥	٦
ثانياً - الحق في الغذاء في القانون الدولي	١٦ - ٢٣	٨
ألف - تعريف الحق في الغذاء	١٦ - ١٨	٨
باء - تعريف التزامات الدول ذات الصلة	١٩ - ٢٠	٩
جيم - التزامات الدول فيما يتعلق بالحق في الغذاء خارج نطاق الأراضي الخاضعة لولايتها	٢١ - ٢٣	٩
ثالثاً - مكن المشاكل	٢٤ - ٥٨	١٠
ألف - الانفصام الذي يلاحظ في منظومة الأمم المتحدة وفي سياسات الدول	٢٤ - ٣٢	١٠
١ - عدم قبول الحق في الغذاء	٢٤ - ٢٨	١٠
٢ - عدم اتساق سياسات الدول	٢٩ - ٣٢	١٢
باء - الاستبعاد والتمييز	٣٣ - ٣٥	١٣
جيم - اللاجئين هرباً من الجوع	٣٦ - ٤٢	١٥
١ - الهرب من الجوع	٣٧ - ٣٩	١٥
٢ - حماية الهاربين من الجوع	٤٠ - ٤٢	١٦
دال - الأطراف الفاعلة القوية الجديدة غير الدولة: الشركات عبر الوطنية	٤٣ - ٤٩	١٧
هاء - التصحر	٥٠ - ٥٢	١٩
واو - أنواع الوقود الأحيائي	٥٣ - ٥٨	٢١
رابعاً - أين يكمن الأمل؟	٥٩ - ٧٥	٢٢
ألف - المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء	٥٩ - ٦٢	٢٢
باء - البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٦٣ - ٦٥	٢٣
جيم - التقدم المحرز في إجازة التقاضي بشأن الحق في الغذاء	٦٦ - ٦٨	٢٤
دال - الالتزامات العالمية بمكافحة الجوع	٦٩ - ٧٠	٢٥
هاء - استراتيجية السيادة الغذائية	٧١ - ٧٥	٢٥
خامساً - الاستنتاجات والتوصيات	٧٦ - ٧٧	٢٦

مقدمة

- ١- يتشرف المقرر الخاص بتقديم تقريره النهائي إلى مجلس حقوق الإنسان، وذلك بعد تمديد فترة ولايته بالقرار ٢/٦ الصادر عن تلك الهيئة.
- ٢- ويشعر المقرر الخاص بالاستياء أن يبلغ بأن مستوى الجوع على صعيد العالم لا يزال في ازدياد، وفقاً لآخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠٠٦. فرغم التطورات الحقيقية التي حصلت في بلدان مختلفة (مثل جمهورية الصين الشعبية والهند وجنوب أفريقيا وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) والالتزامات التي قطعتها الحكومات في عام ١٩٩٦ ومرة أخرى في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، فقد تحقق تقدم ضئيل في خفض مستوى الجوع عالمياً. فبينما قدر عدد الأشخاص الذين كانوا يعانون من نقص التغذية في عام ١٩٩٦ بنحو ٨٠٠ مليون نسمة؛ يشير آخر تقدير أجرته الفاو إلى وجود ٨٥٤ مليون نسمة حالياً ممن لا يحصلون على ما يكفيهم من الطعام يومياً. ويموت أكثر من ٦ ملايين طفل سنوياً جراء أمراض متصلة بالجوع قبل عيد ميلادهم الخامس.
- ٣- إن هذا الأمر غير مقبول. ففي عالم أضحي أكثر ثراء من أي وقت مضى، يزداد أكثر من ذي قبل عدد من يعانون من سوء التغذية والجوع والمخمصة. إن العالم ينتج أصلاً ما يكفي من الغذاء لإطعام سكانه قاطبةً، ومع ذلك يأوي الملايين منهم إلى الفراش جوعاً في الليل. ولا يزال ملايين الأطفال يُحرَمون يومياً مما يكفيهم من الغذاء اللائق ومن المغذيات الكبيرة والدقيقة، ما يؤدي إلى تأخر نموهم البدني وتطورهم الذهني.
- ٤- في عالم يفيض بالثروات، ليس الجوع قدرًا محتوماً. إنه انتهاك لحقوق الإنسان. فالحق في الغذاء حق من حقوق الإنسان يحمي حق جميع الكائنات البشرية في العيش بكرامة وفي مأمن من الجوع. ويحميه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

أنشطة المقرر الخاص

- ٥- حظي المقرر الخاص بشرف مواصلة خدمة مجلس حقوق الإنسان بصفته المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. وفي إطار عمله خلال السنة الماضية، واصل الترويج للحق في الغذاء في أوساط الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عبر العالم. وشملت هذه الجهود بعثات قطرية: فقد زار المقرر الخاص بوليفيا في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ وكوبا في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ويُقدّم التقريران المتعلقان بهاتين الزيارتين كإضافتين لهذا التقرير. وخلال عام ٢٠٠٧، تلقى المقرر الخاص دعوات لزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى وإكوادور ومدغشقر.
- ٦- كما يتعين أن يتلقى المقرر الخاص، في إطار ولايته، معلومات بشأن الحق في الغذاء تشمل جميع جوانب أعماله وأن يرد عليها. وبالتالي، وخلال الفترة التي يشملها التقرير، بعث رسائل إلى حكومات، ملتصاً معلومات إضافية بشأن ادعاءات محددة بُلِّغ بها بوقوع انتهاكات للحق في الغذاء. ويرد تقرير بشأن جميع الرسائل المرسلة في عام ٢٠٠٧ كإضافة في مرفق لهذا التقرير.

٧- كما واصل المقرر الخاص العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأغذية العالمي والفاو. ويُسعد المقرر الخاص أن يشير، وذلك عشية إحياء الذكرى السنوية الستين لإصدار الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى أن اليوم العالمي للغذاء الذي احتُفِلَ به في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ كُرس لموضوع الحق في الغذاء. وقد نُظِّمت أنشطة لتعزيز الحق في الغذاء في أكثر من ١٥٠ بلداً. وبهذه المناسبة، شارك المقرر الخاص في أحداث نُظِّمت في بروكسيل وبون وبرن وجنيف.

٨- وفي نفس الوقت، واصل المقرر الخاص كذلك متابعتة للعمل المهم الذي قامت به المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم من أجل تعزيز احترام الحق في الغذاء. ويود، على وجه الخصوص، إبراز الجهود التي بذلتها شبكة المعلومات والعمل لمنح الأولوية للغذاء (FIAN) ومنظمة العمل من أجل المساعدة (ActionAid). فقد أطلقت هاتان المنظمتان حملتين دوليتين متعلقتين بالحق في الغذاء في عام ٢٠٠٧ وهما: حملة "واجهه وتصرف الآن"، وهي حملة مدتها ثلاث سنوات لشبكة المعلومات والعمل لمنح الأولوية للغذاء تستهدف الحكومات الأوروبية، وحملة التخلص من الجوع، وهي حملة مدتها خمس سنوات أطلقتها منظمة العمل من أجل المساعدة (ActionAid) في تعزيز الحق في الغذاء على نطاق العالم.

٩- وفي هذا التقرير النهائي إلى مجلس حقوق الإنسان، يعرض المقرر الخاص باقتضاب بعض أحدث التطورات فيما يتعلق بالحق في الغذاء. ويذكر بعد ذلك بتعريف الحق في الغذاء وبالالتزامات الدول. ويعالج التقرير ستة مواضيع رئيسية وهي: الانفصام في منظومة الأمم المتحدة وفي سياسات الدول؛ والإقصاء والتمييز اللذان يمارسان إزاء الحق في الغذاء، وبخاصة إزاء النساء والشعوب الأصلية؛ واللاجئون هرباً من الجوع؛ وأثر الأطراف الفاعلة القوية الجديدة غير الدول مثل الشركات عبر الوطنية؛ والتصحر؛ والوقود الأحثائي. وفي الختام، يتناول التقرير المجالات التي قد تُحیی فينا بعض الأمل: المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني (المشار إليها فيما بعد بعبارة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء) التي اعتمدها مجلس الفاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يجري التفاوض بشأنه في مجلس حقوق الإنسان؛ والتقدم المحرز في مجال إجازة التقاضي بشأن الحق في الغذاء على الصعيد الوطني؛ والالتزامات العالمية بمكافحة الجوع؛ وعمل الدول والمجتمع المدني من أجل التعريف بمسألة السيادة الغذائية.

أولاً - التطورات التي حصلت مؤخراً فيما يتعلق بالحق في الغذاء

ألف - التطورات الإيجابية

١٠- تابع المقرر الخاص التطورات التشريعية الهامة الرامية إلى حماية الحق في الغذاء في بلدان عديدة، وذلك بوسائل من بينها بعثات قطرية إلى البرازيل والهند وغواتيمالا وبوليفيا.

هندوراس

١١- يرحب المقرر الخاص بالمبادرات التطلعية التي اتخذتها حكومة هندوراس بالتعاون مع المجتمع المدني. ويرحب على وجه الخصوص بمختلف برامج التوعية المتعلقة بالإخلاء القسري للأراضي والحق في الغذاء التي نظمتها المكتب

الخاص المعني بحقوق الإنسان التابع لمكتب المدعي العام بمشاركة ضباط الشرطة ووكلاء الادعاء وموظفي المعهد الزراعي الوطني. كما يرحب المقرر الخاص بالمقترح الخاص بروتوكول بشأن الإخلاء القسري للأراضي والحق في الغذاء الذي قدمته منظمات المجتمع المدني إلى المحكمة العليا في آب/أغسطس ٢٠٠٧ وكذلك بصياغة تلك المنظمات لقانون بشأن الحق في الغذاء والأمن الغذائي قُدِّم إلى البرلمان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويحث المحكمة العليا والبرلمان على أن يعتمدوا فوراً هذين الصكين المهمين.

الفلبين

١٢- يشيد المقرر الخاص بالقرار الذي اتخذته المحكمة العليا مؤخراً والقاضي برفع التقييد المؤقت للقواعد والأنظمة التنفيذية المنقحة لتسويق أغذية الرضع التي اعتمدها وزارة الصحة. وقام المقرر الخاص بمتابعة هذه الحالة طوال السنتين الماضيتين^(١). ورغم أن المحكمة العليا لم توافق على فرض حظر شامل على تسويق بدائل لبن الأم، فإنها أعادت تأكيد أولوية دور الحكومة في تقنين مواد الترويج والدعاية لهذه المنتجات وفرز تلك المواد واتخاذ القرارات بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت المحكمة العليا أن المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم ينبغي كذلك أن تحمي الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم ١٢ شهراً وتعزز تغذيتهم، خلافاً لادعاء الشركات بأن نطاق تغطيتها يقتصر على من منهم يتراوح عمره بين الصفر و١٢ شهراً.

باء - الحالات التي تثير قلقاً خاصاً

الجنوب الأفريقي

١٣- يظلُّ المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء الأزمات الغذائية التي تهدد في الوقت الراهن أرواح ملايين الأشخاص في الجنوب الأفريقي (انظر A/62/289). ويؤكد تقييم أجرته مؤخراً منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن نحو ٢,١ مليون شخص في الجنوب الأفريقي يحتاجون إلى المعونة الغذائية، وقد يتضاعف العدد بحلول مطلع عام ٢٠٠٨. ويتنبأ المقرر الخاص القلق بصفة خاصة من كون النقص في التمويل يجبر برنامج الأغذية العالمي على تقليص حجم العمليات عبر المنطقة. ففي زامبيا، اضطر البرنامج إلى حصر المساعدة الغذائية على ٥٠٠.٠٠٠ طفل عرضة للتأثر السهل وأرملة ویتيم ومريض بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٢). وفي ناميبيا، خفّض البرنامج الحصص الغذائية لـ ٩٠.٠٠٠ یتيم وطفل مستضعف، معرضاً بذلك للخطر إمكانية حصولهم على ما يكفي من الغذاء^(٣).

(١) .See A/HRC/4/30

(٢) IRIN, Critical funding shortfall threatens United Nations food lifeline for 500,000

.Zambians, 27 February 2007

(٣) .IRIN, Namibia: WFP cuts rations for orphans, 12 January 2007

كولومبيا

١٤- تلقى المقرر الخاص معلومات مفصلة تتضمن ادعاءات بأن شركات خاصة للصناعات الزراعية في كولومبيا تنتج زيت النخيل الأفريقي، وذلك لأغراض صارت تشمل مؤخراً استخدامه كوقود أحيائي، وهذه الشركات تمنع الجماعات المشردة من استرجاع أراضيها^(٤). وعلى سبيل المثال، شرعت شركات خاصة تزرع النخيل الأفريقي في إنشاء مزرعة على أراضي جماعتي خيكوامياندو وكورفارادو في مقاطعة تشوكو الشمالية الغربي بُعيد تشرد أهاليها في عام ١٩٩٦ جراء حملة عسكرية كبيرة شنّها الجيش والقوات شبه العسكرية على جماعات المغاورين^(٥). وواصلت هذه الشركات توسيع مزارعها طيلة عام ٢٠٠٧ رغم الأوامر الصادرة عن المعهد الكولومبي للتنمية الريفية ومكتب المدعي العام ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالكف عن استغلال هذه الأرض وتيسير عودة ملاكها إليها. وقد أوت بعض الجماعات المشردة إلى مناطق للإغاثة الإنسانية ظروف العيش فيها خطيرة. ويبدو أيضاً أن الجماعات العسكرية وشبه العسكرية لا تسمح بنقل سوى كميات محدودة من الأغذية والبضائع الأخرى داخل هذه المناطق أو خارجها^(٦). وبمساعدة اللجنة المشتركة بين الكنائس للعدالة والسلام، أنشئت لجنة دولية للأخلاقيات لتكفل الحد الأدنى من الحماية للفلاحين المهجرين بالإخلاء والتشرد، والذين يعيشون في مناطق للإغاثة الإنسانية^(٧).

اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي

١٥- يشعر المقرر الخاص بالقلق بسبب أحكام الاتفاقات الجديدة التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي بشأنها في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويود أن يوجه انتباه جميع الدول العاجل، وبخاصة أعضاء الاتحاد الأوروبي، إلى الآثار التي قد تخلفها هذه المسألة على حق المزارعين الفقراء في الغذاء في العالم النامي. وينتابه قلق خاص إزاء الآثار السلبية المحتملة لقدر أكبر من تحرير التجارة على الفلاحين في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ولا سيما بالنظر إلى المنافسة غير العادلة مع منتجات الاتحاد الأوروبي التي تحظى بدعم مالي قوي من الدولة. ففي هذه البلدان، حيث تصل نسبة المشتغلين بالزراعة إلى ٨٠ في المائة من السكان، قد تدفع المنافسة غير العادلة بالملايين من شعوب أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ خارج قطاع الزراعة، تاركة خيارات ضئيلة أخرى للعمل. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تؤدي اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجديدة إلى خسارة هائلة في العائدات بالنسبة لحكومات أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي

International Displacement Monitoring Centre, *Resisting Displacement by Combatants and* (٤)
.Developers: Humanitarian Zones in North-West Colombia, November 2007

Ibid. Also Dar?o Fajardo Monta?a, "El desplazamiento forzado, ópalanca del (٥)
'desarrollo'?", Naci?n, 27 November 2005; Human Rights Everywhere and Diócesis de Quibdó, *El cultivo de la palma africana en el Chocó*, 2004

.See International Displacement Monitoring Centre, op. cit, 2007 (٦)

.Report of François Houtard, University of Leuven, Belgium, 2007 (٧)

يعتمد معظمها بدرجة كبيرة على ضرائب الواردات لزيادة العائدات^(٨). إن إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي سيخفض العائدات الجمركية بقدر هائل، فيجبر هذه البلدان على خفض مستوى الإنفاق ويعرض بالتالي البرامج الاجتماعية للخطر ويؤثر على قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء.

ثانياً - الحق في الغذاء في القانون الدولي

ألف - تعريف الحق في الغذاء

١٦- الحق في الغذاء حق من حقوق الإنسان يحمي حق جميع الكائنات البشرية في العيش بكرامة وفي مأمن من الجوع. ويحميه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١٧- وحسب تعريف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ (١٩٩٩)، "يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شراؤه" (الفقرة ٦). وبإلهام من هذا التعليق العام، يعرّف المقرر الخاص الحق في الغذاء بأنه:

"الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم ودائم ودونما عائق، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء وافٍ وكافٍ من الناحيتين الكمية والنوعية، يتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، فردية وجماعية، مرضية وكريمة في مأمن من القلق".

١٨- والحق في الغذاء هو، قبل كل شيء، حق الشخص في أن يتمكن من الحصول على طعامه في كنف الكرامة. ويشمل الحق في الغذاء الحق في الاستفادة من الموارد والوسائل اللازمة للمرء لضمان وإنتاج قوته، بما في ذلك الأرض وري المزارع الصغيرة الحجم والبذور، والائتمانات والتكنولوجيا والأسواق المحلية والإقليمية، ولا سيما في المناطق الريفية والفتنات المستضعفة والتي تعاني من التمييز وفي مناطق الصيد البحري التقليدي، ومستوى دخل كاف لتمكين الأشخاص من العيش بكرامة، بمن فيهم العمال الريفيون والصناعيون، وفسح مجال الاستفادة من الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية للفتنات الأشد حرماناً. ويشمل الحق في الغذاء كذلك الحق في الحصول على الماء الصالح للشرب^(٩).

(٨) Oxfam, Unequal Partners: How EU-ACP Economic Partnership Agreements could harm the .development prospects of many of the world's poorest countries, September 2006

(٩) .See A/56/210 and E/CN.4/2003/54

باء - تعريف التزامات الدول ذات الصلة

١٩- يوجب الالتزام بالحق في الغذاء التزامات على الحكومات بكفالة الأمن من الجوع لجميع الأشخاص في جميع الأوقات. والتزام الحكومات بالنهوض بالحق في الغذاء بتصديقها على الاتفاقيات الدولية، يجعلها مقيّدة بمراعاته وحمايته وإعماله دونما تمييز، وهو ما يعني أيضاً أنها ستخضع للمساءلة من قبل السكان الخاضعين لولايتها إذا أُخِلَّت بتلك الالتزامات. وقد عرّفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه المستويات الثلاثة من الالتزامات في تعليقها العام رقم ١٢. وأوضح المقرر الخاص هذا الإطار المعياري بتفصيل في تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦^(١٠).

٢٠- وحظيت تعريفات الحق في الغذاء وما يتصل بهذا الحق من التزامات الدول بمراعاته وحمايته وإعماله بالاهتمام في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء التي اعتمدها مجلس منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسجّلت هذه الخطوة تطوراً هاماً جداً، حيث أنهت فترة مهمة من النقاش النظري والمفاهيمي دامت ٢٠ سنة بدأه أسبيرون إيدي ومهدت السبيل لعهد جديد من التنفيذ العملي والملموس للحق في الغذاء على الصعيد الوطني.

جيم - التزامات الدول فيما يتعلق بالحق في الغذاء خارج نطاق الأراضي الخاضعة لولايتها

٢١- تقع المسؤولية الرئيسية عن كفالة حقوق الإنسان دائماً على الحكومات الوطنية. غير أنها لا تستطيع دائماً حماية مواطنيها من آثار القرارات المتخذة في بلدان أخرى بالنظر إلى السياق الراهن المحكوم بالعملة والترابط القوي بين الدول. لذلك، يجب على جميع البلدان أن تحرص على أن تتجنب سياساتها الإسهام في انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان أخرى. ففي هذا العالم المعولم والمتربط، قد تخلف الإجراءات التي تتخذها حكومة ما آثاراً سلبية على الحق في الغذاء لأفراد يعيشون في بلدان أخرى. وتشكل التجارة الدولية في قطاع الزراعة دليلاً على ذلك. فثمة إدراك واسع بأن إعانات الدولة للمزارعين في البلدان المتقدمة تخلف آثاراً سلبية على المزارعين والحق في الغذاء في البلدان النامية إذا "أغرقت أسواق" هذه الأخيرة بالمنتجات الغذائية^(١١).

٢٢- لقد تعهدت الدول باعتمادها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تتعاون - دون أي قيود لها صلة بالإقليم أو الولاية القضائية - من أجل كفالة أعمال الحق في الغذاء وحق المرء الأساسي في أن يأمن غائلة الجوع (المادة ٢ والفقرتان (١) و(٢) من المادة ١١).

٢٣- واعتمد المقرر الخاص في جهوده على عمل اللجنة ودراسات العديد من الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية لإثبات انطباق الالتزامات بالحق في الغذاء خارج حدود الإقليم الوطني. ويعتقد المقرر الخاص اعتقاداً قوياً بأن على الدول أن تراعي وتحمي حق من يعيشون خارج أراضيها في الغذاء وتدعم إعماله، بما في ذلك عندما

.See E/CN.4/2006/44 (١٠)

.See E/CN.4/2004/10 (١١)

تتخذ قرارات داخل منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كي تمثل بالكامل لالتزاماتها في إطار الحق في الغذاء^(١٢).

ثالثاً - مكمّن المشاكل

ألف - الانقسام الذي يلاحظ في منظومة الأمم المتحدة وفي سياسات الدول

١ - عدم قبول الحق في الغذاء

٢٤- يعتقد المقرر الخاص أن التناقضات الداخلية العميقة داخل المجتمع الدولي تشكل عائقاً أساسياً أمام إعمال الحق في الغذاء. فمن جهة، تركّز وكالات الأمم المتحدة كمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وتقوم بعمل رائع لتعزيز الحق في الغذاء، كما تدل على ذلك على سبيل المثال مبادئ الفاو التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء. ومن جهة أخرى، ترفض مؤسسات بريتون وودز، إلى جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية، الاعتراف بمجرد وجود حق للإنسان في الغذاء وتفرض على أشد الدول ضعفاً "توافق واشنطن" الذي يشدد على تحرير التجارة وتحرير القطاعات من الأنظمة والقوانين والخصخصة وتقليص الميزانيات المحلية للدول، وهذا نموذج يفرز في حالات عديدة المزيد من أشكال عدم المساواة. ولثلاثة جوانب من هذه العملية العامة للخصخصة وتحرير التجارة بصفة خاصة عواقب مفرجة بالنسبة للحق في الغذاء هي: خصخصة المؤسسات والمرافق العامة، وتحرير التجارة الزراعية، ونموذج الإصلاح الزراعي المستند إلى آليات السوق. وتناهي هذه السياسات القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الحق في الغذاء (A/62/439/Add.2، القرار السابع عشر)^(١٣)، الذي طُلب فيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تلافياً للإجراءات التي قد يكون لها أثر سلبي على إعمال الحق في الغذاء.

٢٥- ويعتقد المقرر الخاص أن زيارته إلى النيجر كشفت له بوضوح كيف أضرب نموذج التنمية القائم على آليات السوق، الذي فرضه إلى حد كبير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالأمن الغذائي لأشد الفئات ضعفاً^(١٤). حيث ترتب على سياسات استرداد التكاليف في المراكز الصحية، على سبيل المثال، حرمان العديد من الأطفال الفقراء من العلاج من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية. وأدت خصخصة دوائر الدعم الحكومية، بما في ذلك منظومة اللوجستيات وتوزيع الأغذية والمكتب الوطني للطب البيطري، إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في أوساط صغار المزارعين والرعاة. وتملك النيجر ثروة قوامها ٢٠ مليون رأس من البقر والأغنام والجمال، تحظى بقيمة تاريخية وتُصدّر على نطاق واسع. وتشكل الحيوانات مصدر الدخل الأساسي لملايين الرُّحّل والفلاحين.

(١٢) .See E/CN.4/2006/44

(١٣) At the time of writing, the resolution had only just been adopted by the General Assembly

and not yet numbered

(١٤) .See A/60/350, E/CN.4/2002/58/Add.1

ولكن خصخصة المكتب الوطني للطب البيطري أدى إلى كارثة: فلم يعد بإمكان العديد من الرعاة تحمّل أسعار اللقاحات والأدوية والفيتامينات التي يفرضها التجار الخواص.

٢٦- كما أن الانقسام الذي يلاحظ في منظومة الأمم المتحدة جلي بصفة خاصة فيما يتعلق بمسائل الأراضي^(١٥). فرغم الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لنماذج الإصلاح الزراعي التي تشجع على الإصلاح القائم على التغيير وإعادة التوزيع، فإن التناقضات مستمرة. ففي إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(١٦)، شكل الإصلاح الزراعي جزءاً أساسياً من الالتزامات المعلنة. وفي إعلان المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي نظّمته منظمة الأغذية والزراعة والحكومة البرازيلية وعُقد في بورتو أليغري، البرازيل، من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦^(١٧)، أقرت ٩٥ دولة بأن من الطرق المهمة لضمان أعمال الحق في الغذاء ما يتمثل في إقامة الإصلاح الزراعي المناسب لتأمين الحصول على الأراضي للفئات المهمشة والمستضعفة واعتماد أطر قانونية وسياسات ملائمة لتشجيع الزراعة التقليدية والأسرية. وفي نفس الوقت، تشجع وكالات من قبيل البنك الدولي نماذج جديدة للإصلاح الزراعي تركز على السوق وتتوافق مع توافق واشنطن، وهذا نموذج "يتعارض في التصميم مع مبادرات السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة الاجتماعية"^(١٨).

٢٧- وتهدف نماذج البنك الدولي للإصلاح الزراعي "المستندة إلى آليات السوق" أو "القائمة على التفاوض" إلى التغلب على مشكل مقاومة النخبة للإصلاح الزراعي وذلك بمنح قروض لمزارعين غير مالكيين للأرض أو لعديمي رأس المال لشراء الأرض بأسعار السوق من كبار الملاك مع قيام الدولة بدور الوسيط فحسب وتوفير القروض. غير أن هذه النماذج تبتعد بمنطق الإصلاح الزراعي عن مفهوم قائم على أساس الحق في الأرض وإعادة التوزيع إلى رؤية مؤداها أن الحصول على الأرض لا يتأتى إلا بشرائها بأسعار السوق، وذلك رغم سياق يتسم بأشكال من عدم المساواة أفرزتها الظروف التاريخية. ورغم انتقادات المقرر الخاص والعديد من المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية القائلة بأن هذا النموذج يقوض برامج الإصلاح الزراعي الأقدر على إحداث التغيير^(١٩)، فإن الممارسة مستمرة.

(١٥) See A/57/356.

(١٦) Food and Agriculture Organization of the United Nations, Report of the World Food Summit, 13-17 November 1996 (WFS 96/REP), part one, appendix

(١٧) See FAO document (C/2006/REP), Appendix G

(١٨) FAO, *Contemporary Thinking on Land Reforms*, 1998,

.SUSTDEV/LTdirect/LTan0037.htm.FAOFAOINFO//http://www.fao.org/WAICENT

(١٩) For example "Land for those who work it, not just for those who can buy it", April 2002,

.http://www.foodfirst.org/progs/global/trade/worldbankseminar.html

٢٨- ووقف المقرر الخاص على مواطن قصور النموذج "المستند إلى آليات السوق" أثناء بعثته إلى غواتيمالا^(٢٠). فرغم أن الحكومة تبذل جهوداً رائعة لتغيير الوضع، فإن غواتيمالا تظل بلداً تسوده اللامساواة إلى حد لا نظير له في بلدان العالم. فملكية الأراضي على قدر كبير من التركيز: ذلك أن نسبة ٢ في المائة من السكان تملك ما تتراوح نسبته بين ٧٠ و٧٥ في المائة من الأراضي الزراعية، بينما يكافح ٩٠ في المائة من صغار المزارعين من أجل البقاء على أقل من هكتار. وهذا الوضع ناتج عن تاريخ طويل من نزع ملكية الأراضي من الشعوب الأصلية، وفاقمته حرب أهلية استمرت ٣٦ سنة (١٩٦٠-١٩٩٦) سيطر الجيش وملاك الأراضي خلالها بالقوة على مزيد من الأراضي. وفي هذا السياق الخاص، يعتبر تشجيع البنك الدولي لنهج إعادة توزيع الأراضي على أساس آليات السوق، الذي ينم عنه إنشاء صندوق يسمى فونتييرا FONTIERRA، لتوفير الائتمانات لشراء الأراضي، هجلاً لعدم الفعالية على وجه الخصوص، ويحول دون اعتماد تدابير أكثر أهمية يقتضيها اتفاق السلام لعام ١٩٩٦، تشمل إنشاء نظام فعال للتسجيل العقاري، وصياغة قانون زراعي يعترف بأشكال ملكية الشعوب الأصلية للأراضي، وإنشاء قضاء زراعي لتسوية المنازعات على الأراضي.

٢- عدم اتساق سياسات الدول

٢٩- يتمثل الجانب الثاني لهذا "الانفصام" في أن دولاً عديدة يعوزها تماماً الاتساق فيما يتعلق بممارستها. ففي كثير من الأحيان، يتعهد شق من الحكومة بحماية الحق في الغذاء وتعزيزه، بينما يتخذ شق آخر منها قرارات أو يُنفذ سياسات تقوض بشكل مباشر هذا الحق^(٢١).

٣٠- لقد اعترفت الأغلبية العظمى من الدول بالحق في الغذاء في الإعلانات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء. وانضم أكثر من ١٥٠ دولة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأكثر من ١٩٣ منها إلى اتفاقية حقوق الطفل. ويتعين عليها مراعاة الحق في الغذاء وحمايته وإعماله في جميع سياساتها وقراراتها. وللأسف، يتزايد حالياً نطاق عدم الاتساق في السياسات التي تنفذها الحكومات، أي أنها، على سبيل المثال، تلتزم باتباع نهج للتنمية قائم على أساس حقوق الإنسان فيما تعتمد سياسات تجارية يمكن أن تخلف آثاراً سلبية على حقوق الإنسان في بلدان أخرى.

٣١- إن التباين الشاسع في القوة الاقتصادية بين الدول يعني أن الدول القوية تفاوض على قواعد تجارية ليست حرة ولا عادلة. وتؤثر هذه القواعد تأثيراً بالغ السلبية على صغار المزارعين وتشكل خطراً على الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان النامية التي تعين عليها أن تحرر القطاع الزراعي إلى حد أكبر بكثير من البلدان المتقدمة. ثم إن الإعانات القوية للإنتاج والصادرات التي تمنحها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمزارعيها - أكثر من ٣٤٩ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٦ أو زهاء مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم - جعلت فواكه الاتحاد الأوروبي وحضرته المدعومة بإعانات الدولة تعرض في السوق في داكار، السنغال، بأسعار أدنى من ثمن المنتجات المحلية. ورغم أن البلدان

(٢٠) .See E/CN.4/2006/44/Add.1

(٢١) .See E/CN.4/2005/47

المتقدمة، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قطعت وعوداً في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بإلغاء إعاناتها للصادرات التي تتسبب في إغراق الأسواق، فقد حصل حتى الآن تقدم ملموس ضئيل. وفي المكسيك، تشير التقديرات إلى أن نحو ١٥ مليون مزارع مكسيكي وأسرههم (كثير منهم من جماعات الشعوب الأصلية) قد يتزحون من الأراضي التي تشكل مصدر رزقهم وذلك نتيجة لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والمنافسة التي تخلقها الذرة الأمريكية المدعومة^(٢٢).

٣٢- ويمكن تحقيق الاتساق بجعل حقوق الإنسان محوراً لجميع السياسات الحكومية والكف عن أي سياسات وبرامج قد تؤثر سلباً على حق سكان بلدان أخرى في الغذاء. وقد اعترف بأولوية حقوق الإنسان على هذا النحو في إعلان وبرنامج عمل فيينا المنبثقين عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣) حيث أقرت جميع الدول بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يعدان "المسؤولية الأولى للحكومات"^(٢٣). وعلاوة على ذلك، يشدد قرار الجمعية العامة بشأن الحق في الغذاء (A/62/439/Add.2، القرار السابع عشر)^(٢٤) على أن تبذل الدول قصارها لكفالة ألا يكون لسياساتها، بما في ذلك اتفاقات التجارة الدولية، أي تأثير سلبي على الحق في الغذاء.

باء - الاستبعاد والتمييز

٣٣- يتجلى الاستبعاد والتمييز بصفة خاصة في حالة النساء والشعوب الأصلية، وهما كذلك من بين أشد الفئات عرضة للجوع وسوء التغذية^(٢٥). وتضطلع النساء بأدوار حيوية في إنتاج الأغذية وإعدادها وفي قطاع الزراعة وفي كسب الدخل لإطعام أسرهن وكأدوات لبث المعرفة بأمر التغذية داخل الأسرة إذا كن متعلمات. وثمة حالياً اتفاق واسع على أن النساء ينتجن ما نسبته ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من المحاصيل الغذائية في البلدان النامية ويضطلعن بدور هام في ضمان الأمن الغذائي للأسر المعيشية. ويتزايد الإدراك بأن صحة المرأة ضرورية لصحة المجتمعات بأكملها، لأن هناك احتمالاً أكبر بأن تنجب المرأة التي تعاني من سوء التغذية أطفالاً يعانون من سوء التغذية ونقص النمو. وتدعو الأدلة العلمية الجديدة في مجال التغذية إلى اعتماد نهج قائم على "دورة الحياة" فيما يتعلق بالتغذية يقر بالصلات بين الأجيال في معالجة حالة التغذية^(٢٦). فثمة احتمال أكبر بأن تنجب الأمهات اللاتي يعانين من نقص الوزن وسوء التغذية أطفالاً يعانون من نقص الوزن، قد تعاني قدراتهم الذهنية والبدنية من

Friends of the Earth International, "Sale of the century? Peoples' food sovereignty", 2003, (٢٢)
.www.foe.co.uk/resource/reports/qatar_food_sovereignty_1.pdf

.See A/CONF/157/23, para. 1 (٢٣)

.See footnote 8 above (٢٤)

.See A/58/330 and A/60/350 (٢٥)

United Nations Sub-Committee on Nutrition (ACC/SCN), *Nutrition Throughout the Life Cycle*, 2000 (٢٦)

التأخر الشديد. وقد سُمي ريجيس ديراي هؤلاء الأطفال "المصلوبون لدى الولادة". وقد لا يتعافون على الإطلاق وقد ينجبون بدورهم أطفالاً يعانون من سوء التغذية، فيتوارثون الجوع جيلاً بعد جيل.

٣٤- ورغم دور المرأة الأساسي في ضمان الأمن الغذائي، فإن ٧٠ في المائة من جوعى العالم من النساء أو الفتيات. وكثيراً ما تواجه النساء التمييز في الحصول على الموارد الإنتاجية الأخرى، مثل الأراضي والمياه والائتمانات، وحيازتها حيث لا يُعترف لهن في كثير من الأحيان بصفة المنتج أو الند للرجال أمام القانون. وحسب الفاو، يتواصل ارتفاع نسبة ربات الأسر المعيشية الريفية، حيث تجاوزت ٣٠ في المائة في بعض البلدان النامية، فيما تملك النساء أقل من ٢ في المائة من مجموع الأراضي^(٢٧). ورغم تمتع النساء في العديد من البلدان بالحقوق القانونية بل والدستورية في كثير من الحالات، فإنهن لا يزلن يواجهن عوائق هائلة في مجال الإرث وشراء الأرض وحيازتها. ورغم الحماية الرسمية من التمييز في بلدان كثيرة، فإن المرأة لا تتاح لها أي فرصة حقيقية للحصول على الأرض، وهذا مشكل تفاقم بفعل انعدام الحقوق في الوراثة^(٢٨).

٣٥- كما أن الشعوب الأصلية تتعرض للاستبعاد والتمييز اللذين يؤثران على حقها في الغذاء، رغم الالتزامات بحماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتتألف الشعوب الأصلية من زهاء ٥.٠٠٠ شعب مختلف ونحو ٣٥٠ مليون فرد، تعيش أغليبتهم العظمى في البلدان النامية. والمفهوم منذ أمد طويل أن الشعوب الأصلية من بين الفئات المعرضة أكثر من غيرها للفقر والجوع وسوء التغذية بسبب عمليات تاريخية طويلة من الاستعمار والاستغلال والاستبعاد السياسي والاقتصادي. وقد أثبتت مختلف الدراسات، على مدى فترة زمنية مطولة، أن مستويات معيشة الشعوب الأصلية "في أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي" وأن "الشعوب الأصلية في العالم بأسره تنتمي عادةً إلى أشد قطاعات المجتمع تعرضاً للتمييز والحرمان"^(٢٩). ويظل هذا المشكل سبباً للقلق نظراً للتمييز المتواصل في الحصول على الموارد الإنتاجية. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، حيث بذلت الحكومة جهداً جباراً لتغيير هذا الوضع، لا يزال جلياً أن الشعوب الأصلية تعاني من مستويات من الفقر وسوء التغذية أعلى بكثير من باقي السكان. وبينما يعاني نصف مجموع الأطفال الغواتيماليين الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من تأخر في النمو، ينتشر سوء التغذية بدرجة أعلى بكثير في أوساط أطفال الشعوب الأصلية، حيث تبلغ نسبة من ظهرت عليهم منهم أعراض التأخر في النمو ٧٠ في المائة مقابل ٣٦ في المائة من الأطفال غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية^(٣٠).

(٢٧) .FAO, *Women's right to land: a human right*, www.fao.org/News/2002/020302-e.htm

(٢٨) .See e.g. E/CN.4/2005/47/Add.1

(٢٩) .See A/60/350

(٣٠) .See E/CN.4/2006/44/Add.1

جيم - اللاجئون هرباً من الجوع

٣٦- اللاجئون هرباً من الجوع من بين أشد الأشخاص تعرضاً للاستبعاد والتمييز. كما أنهم من بين من يعانون أكثر من غيرهم من انعدام الاتساق في سياسات الدول. وقال المقرر الخاص إنه يتعين على الدول، توجيهاً للاتساق، أن توسع نطاق الحماية القانونية ليشمل المهاربين من الجوع وغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقهم في الغذاء. ويدعو إلى وضع صك قانوني جديد يعترف لهم بوضع "اللاجئين هرباً من الجوع" ويمنحهم، على أقل تقدير، الحق في عدم الإبعاد مع الحماية المؤقتة كي لا يُعادوا إلى بلد يشكل فيه الجوع والسغب خطراً على أرواحهم. وقد أقرت الجمعية العامة بضرورة تعزيز حماية من أكرهوا على ترك بيوتهم وأرضهم بسبب الجوع في قرارها المتعلق بالحق في الغذاء (A/62/439/Add.2، القرار السابع عشر)^(٣١).

١- الهرب من الجوع

٣٧- يعبر ملايين الأشخاص الحدود الدولية ويحاول بعضهم، ولا سيما من يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء، الوصول إلى البلدان المتقدمة هرباً من الجوع المستشري. ويحاول كثير منهم الوصول إلى جزر الكناري من موريتانيا أو السنغال. وحسب الحكومة الإسبانية، وصل ٦٨٥ ٣٧ مهاجراً أفريقياً إلى الشواطئ الإسبانية في عام ٢٠٠٥. ووصل ٨٢٤ ٢٢ مهاجراً آخر إلى الجزر الإيطالية أو مالطة، قادمين من الجماهيرية العربية الليبية أو تونس^(٣٢). ويحاولون أيضاً الوصول إلى اليونان عبر تركيا أو من مصر. وفي عام ٢٠٠٦، احتجزت السلطات الإسبانية ما لا يقل عن ٢٨ ٠٠٠ شخص وصلوا إلى جزر الكناري بعد رحلة خطيرة في عرض البحر في قوارب صيد مفتوحة ومكتظة^(٣٣). ويصل الكثير منهم في ظروف مزرية، غير قادرين على المشي أو الوقوف من شدة الوهن ويعانون من نقص التغذية المزمن. غير أن معظمهم يُحتجزون ويودعون في مراكز للمعالجة أو الاحتجاز قبل أن يُعادوا بالقوة إلى بلدانهم الأصلية.

٣٨- ولا يعرف أحد كم هلك من آلاف الأشخاص وهم يحاولون القيام بتلك الرحلة، ولكن الجثث تدفع بها الأمواج بانتظام إلى الشواطئ أو تعلق بشباك صيادي السمك^(٣٤). ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أفادت الصحف الدولية أن ما يربو على ١٠٠ لاجئ ماتوا غرقاً في يوم واحد قبالة الساحل السنغالي بعد إبحارهم إلى إسبانيا^(٣٥). ولكن، وكما أشار إلى ذلك ماركو نيسكالا، الأمين العام للاتحاد الدولي للصليب الأحمر: "تُقابل هذه

(٣١) .See note 8 above

(٣٢) .Tribune de Genève, 14 December 2006

(٣٣) .BBC News, 30 November 2006, <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/europe/6160633.stm>

(٣٤) .hi/talking_point/5404816.stm/BBC News, 24 October 2006, http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/_/2

(٣٥) .Le Courier, Geneva, 10 December 2006

الأزمة بتجاهل تام: ذلك أن أحداً لا يُهَبُّ لمساعدة هؤلاء اليائسين، بل لا توجد أي منظمة تقوم حتى بتجميع الإحصاءات التي تسجل هذه المأساة اليومية"^(٣٦).

٣٩- ويتمثل رد الاتحاد الأوروبي على اللاجئين الأفارقة الهاربين من الجوع في زيادة عسكرية إجراءات الهجرة ودوريات الحدود. وتشكل فرق حرس الحدود للتدخل السريع جزءاً من مؤسسة جديدة تسمى فرونتيكس ("FRONTEX"). وشاركت في عملية "Hera II" زوارق الدوريات وطائرات ومروحيات من إسبانيا وإيطاليا وفنلندا والبرتغال تعمل على طول حدود موريتانيا والسنغال والرأس الأخضر لاعتراض سبيل قوارب المهاجرين وإجبارهم على العودة فوراً إلى الشاطئ^(٣٧). ويبدو أن الحكومات الأوروبية تعتقد أنه يمكن معالجة مأساة الهجرة بوصفها مشكلاً يعالجه الجيش والشرطة.

٢- حماية الهاربين من الجوع

٤٠- لا يُسمح لمعظم الهاربين من الجوع بالدخول إلى بلدان أخرى ولا توفر لهم أي حماية لأنهم لا يملكون صفة "اللاجئ" بالمعنى التقليدي والقانوني. إن جميع الحكومات مُلزَمة قانوناً باستقبال طالبي اللجوء ومنح الحماية للاجئين بموجب القانون الدولي، ولكن تعريف "اللاجئ" محدود جداً حسب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ (انظر A/62/289).

٤١- قليل من الهاربين من الجوع من يُمنَح أي شكل من أشكال الحماية المقترنة بوضع اللاجئ وحق عدم الإبعاد رغم أنهم يواجهون خطر وقوع انتهاكات خطيرة لحقهم في الغذاء تبلغ مستوى يهدد حياتهم. فمعظم من يعبرون الحدود الدولية هرباً من الجوع والمجاعة يُعاملون على أساس أنهم "مهاجرون اقتصاديون" غير شرعيين. غير أن الافتراض بأن الهاربين من الجوع والمجاعة مجرد "مهاجرين اقتصاديين" لا يُجبرون على المغادرة وإنما يختارون ذلك بحثاً عن حياة أفضل أمر ينم عن عجز تام عن إدراك ما يهدد حياتهم من الأخطار. فمن باب العبث الافتراض بأن الهاربين من الجوع والمجاعة يفعلون ذلك "بمحض إرادتهم". ويلج المقرر الخاص على هذه النقطة الهامة: وهي أنه ينبغي عدم الخلط بين اللاجئين هرباً من الجوع ومن هم "مهاجرون اقتصاديون". عندما يبحث "مهاجر اقتصادي" عن حياة أفضل بالهجرة إلى بلد آخر، فهو يفعل ذلك بمحض إرادته. أما اللاجئ هرباً من الجوع فلا يتحرك بمحض إرادته بل بدافع "الضرورة" (انظر A/62/289). إنه يُجبر على الفرار. فعندما تصيب المجاعة سائر بلد أو منطقة على وجه الخصوص (مثل المجاعة التي حصلت في منطقة الساحل من أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٥)، لا يملك اللاجئون هرباً من الجوع أي خيار آخر سوى الفرار عبر الحدود الدولية. إن الجوع يشكل خطراً مباشراً على أرواحهم وأرواح أسرهم. فهم يفرون بدافع الضرورة، لا باختيارهم. ومسألة "حالة الضرورة" مفهوم جد متطور وراسخ في البلدان التي تعتمد القانون العام والتي تتبنى القانون المدني على حد سواء.

(٣٦) Amnesty International, 3 October 2005, AI Index EUR 41/011/2005 at www.amnesty.org

(٣٧) BBC News, 10 September 2006 (<http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/>)

(europe/5331896.stm).

٤٢- وفيما يتعلق بالجوع والمجاعة، ليس صعباً تحديدها هذا النمط من الضرورة. إن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة معاً يصدران تقارير منتظمة تحدد المناطق التي تحصل فيها حالات طوارئ غذائية مزمنة وتحدد حتى عدد من يعانون من مستويات حادة ومزمنة من سوء التغذية. وعلى أساس هذا المفهوم، يمكن فرز من يفرون من الجوع والمجاعة وتمييزهم عن تدفعهم أسباب أخرى وتوفير الحماية للاجئين هرباً من الجوع من خلال الاعتراف بأن لهم الحق في طلب اللجوء وفي التمتع بالحماية في بلد اللجوء المؤقت. ويحث المقرر الخاص جميع الدول على النظر في مسألة إنشاء آلية قانونية جديدة لحماية الهاربين من الجوع ولدراء انتهاكات الحق في الغذاء.

دال - الأطراف الفاعلة القوية الجديدة غير الدولة: الشركات عبر الوطنية

٤٣- هناك ظاهرة لها تأثير على الحق في الغذاء ألا وهي تحكّم الشركات عبر الوطنية المتزايد في قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي^(٣٨). ذلك أن الشركات المتتين الأولى حالياً تتحكم في حوالي ربع إجمالي موارد العالم الإنتاجية. وتحصل شركات عبر وطنية عديدة على عائدات تتجاوز بكثير إيرادات حكومات البلدان التي تعمل فيها. فقد أفرز التركيز شركات عبر وطنية ضخمة تحنكر السلسلة الغذائية ابتداءً من إنتاج الأغذية وتجارها ومعالجتها وانتهاءً إلى تسويقها وبيعها بالتقسيم، مما يضيق نطاق خيارات المزارعين والمستهلكين. فعشر شركات فقط، منها شركة Aventis وشركة Monsanto وشركة Pioneer وشركة Syngenta، تتحكم في ثلث سوق تجارة البذور البالغ قيمتها ٢٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ٨٠ في المائة من السوق العالمية لمبيدات الحشرات البالغة ٢٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٩). وتتحكم ١٠ شركات أخرى، منها شركة Cargill، في ٥٧ في المائة من إجمالي مبيعات المحلات الثلاثين الرائدة عالمياً في مجال البيع بالتقسيم ويمثل دخلها ٣٧ في المائة من العائدات التي تجنيها الشركات المائة الأولى للأغذية والمشروبات في العالم^(٤٠).

٤٤- رغم أن مشاركة شركات القطاع الخاص في قطاعي الأغذية والزراعة أمر من شأنه أن يحسّن الكفاءة، فإن هذا التركيز لسلطة الاحتكار ينطوي على خطر ليس في صالح صغار المنتجين ولا المستهلكين. فقد انصب الاهتمام فيما يتعلق بإنتاج البذور المعدلة وراثياً على سبيل المثال إلى حد كبير على الاندماج العمودي بين قطاعات البذور ومبيدات الحشرات والإنتاج لزيادة أرباح الشركات. وكشفت منظمة الأغذية والزراعة النقاب عن أن ٨٥ في المائة من مجموع المزروعات من المحاصيل المهجنة وراثياً هي فول الصويا والذرة والقطن، التي عُدّت لتقليل تكاليف المدخلات والعمال بالنسبة لمنظومات الإنتاج الكبيرة الحجم، وليس القصد منها "إطعام العالم أو تحسين جودة الأغذية"^(٤١). ولم تُخصّص أي استثمارات ذات شأن لأي من المحاصيل الخمسة المهمة لأفقر البلدان

(٣٨) .See A/58/330, E/CN.4/2004/10 and E/CN.4/2006/44

(٣٩) Erosion, Technology and Concentration Action Group, Communiqué, November/December 2003, Issue 82

(٤٠) .Ibid

(٤١) L.O. Fresco, *Which Road Do We Take? Harnessing Genetic Resources and Making Use of*

life Sciences, a New Contract for Sustainable Agriculture, 2003, www.fao.org/ag/magazine/fao_gr.pdf

وهي: الذرة البيضاء والدخن والبسلة الهندية والحمص والبقول السوداني. ولا يُنفق سوى ١ في المائة من ميزانيات الشركات المتعددة الجنسيات للبحث والتطوير على المحاصيل التي قد تكون مفيدة للعالم النامي الواقع في المناطق القاحلة^(٤٢).

٤٥ - وعلاوة على ذلك، تتعاضد سيطرة الشركات عبر الوطنية على قطاع توفير المياه، الذي يتزايد تحريره عبر العالم. ففي العديد من الحالات، جعل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشاركة القطاع الخاص في خدمات توفير المياه شرطاً أساسياً لتقديم القروض والمنح للبلدان النامية. وتسيطر ثلاث شركات فقط، وهي شركة Veolia Environnement، المسماة سابقاً Vivendi Environnement، وشركة Suez Lyonnaise des Eaux وشركة Bechtel (الولايات المتحدة الأمريكية)، على أغلبية الامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص عالمياً.

٤٦ - وتفيد الأدلة التي توفرت مؤخراً بشأن خصخصة قطاع المياه أن هذه الخصخصة، وإن كان من شأنها تحسين الكفاءة في بعض الحالات، إلا أنها تعني في كثير من الأحيان رفع الأسعار، التي لا يقوى أشد المستهلكين فقراً على تحملها. وقضية كوتشابامبا، بوليفيا غدت الآن قضية مشهورة^(٤٣). وتظهر دراسة أجريت بشأن خصخصة خدمات المياه في مانيل^(٤٤) بعض الآثار الإيجابية، حيث تم ربط مليون شخص إضافي بشبكة توزيع المياه بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، ولكن السعر ارتفع أيضاً بنسبة ٤٢٥ في المائة، فجعل هذه الخدمات باهظة الثمن بالنسبة للفقراء. وتقول الدراسة إن الأشد فقراً يتعرضون لتمييز مزدوج إذ إن الأسعار تبلغ أعلى المستويات في أشد الأوساط فقراً وأما نوعية المياه فقد تدهورت سريعاً في أفقر أنحاء المدينة. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد أي آلية مستقلة للمساءلة وأن السكان المتضررين ليس بإمكانهم المشاركة في العملية. وخلصت مؤسستا واترايد (WaterAid) وتيرفاند (Tearfund) إلى نفس الاستنتاجات في دراسة بشأن آثار خصخصة قطاع المياه في ١٠ بلدان نامية مولتها حكومة المملكة المتحدة^(٤٥).

٤٧ - ورغم أن الشركات عبر الوطنية تزداد تحكماً في نظامنا المائي والتغذوي، فإنه لا يزال ثمة عدد قليل نسبياً من الآليات القائمة لكفالة احترامها للمعايير وعدم انتهاكها لحقوق الإنسان. وقد لاحظ الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس - غالي في عام ١٩٩٦ أن الامتداد العالمي للشركات عبر الوطنية لا يواكبه نظام عالمي متماسك للمساءلة.

P.L. Pingali and G. Traxler, "Changing focus of agricultural research: will the poor benefit (٤٢) .from biotechnology and privatization trends?", *Food Policy*, 27, 2002

.See A/58/330, para. 36 (٤٣)

N. Roseman, "The human right to water under the conditions of trade liberalisation and (٤٤) .privatisation - a study on the privatisation of water supply and wastewater disposal in Manila", 2003

E. Gutierrez, B. Calaguas, J. Green and V. Roaf, "New rules, new roles: does private sector (٤٥) .participation benefit the poor?", 2003

٤٨ - وفي العديد من الحالات، اختارت الشركات عبر الوطنية طوعاً أن تتقيد بمعايير حقوق الإنسان، حيث اعتمدت سياسات داخلية ومدونات سلوك. وشركة Nestlé مثال على ذلك. ولكن عدة منظمات غير حكومية أثارَت مخاوف من أن تهيمن هذه الشركة على سوق بدائل لبن الأم في بلدان عديدة على حين أن ممارساتها في مجال التسويق تخل بأحكام المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم المتفق عليها دولياً^(٤٦). وقد أعربت وكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، عن مخاوف مماثلة^(٤٧).

٤٩ - ومن بين الصكوك الحكومية الدولية الرئيسية التي تنطبق على أنشطة الشركات عبر الوطنية الخاصة بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تلتزم بموجبها جميع الحكومات المنضمة إليها (الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأرجنتين والبرازيل وشيلي) بإنشاء مراكز اتصال وطنية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية، وإعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية. غير أن الآليات المشرفة عليها شديدة الضعف. وقد اقترحت مجموعة جيدة من الصكوك الجديدة لسد هذه الثغرة وهي: القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان^(٤٨). وللأسف، لم تحظ هذه القواعد بالاهتمام اللازم من قبل لجنة حقوق الإنسان السابقة ومجلس حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وجه التحديد في القرار الذي اعتمده بشأن الحق في الغذاء (A/62/438/Add.2)، القرار السابع عشر^(٤٩) من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص أن تضع تماماً في اعتبارها ضرورة تعزيز الأعمال الفعلية لحق الجميع في الغذاء؛ غير أنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من العناية لمسألة تعزيز آليات الإشراف بغية إخضاع الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص للمساءلة.

هاء - التصحر

٥٠ - إن العديد من الأزمات الغذائية العالمية هي نتيجة لأثر الجفاف الحاد والتصحر وتردي الأراضي أو العوز والصراع المتزايد على الموارد المتضائلة. وعلى الصعيد العالمي، يمس التصحر وتردي الأراضي حالياً زهاء ملياري شخص في أكثر من ١٠٠ بلد. وتوجد الأغلبية الساحقة التي تعيش في الأراضي الجافة في آسيا (نحو ١,٤ مليار شخص) ويعيش ٣٢٥ مليون شخص آخر في أراضي أفريقيا الجافة ويوجد أيضاً ١٤٠ مليون شخص في أوروبا و١٧٧ مليون في الأمريكيتين^(٥٠). ويبلغ أثر تردي الأراضي أقصى الدرجات من الشدة في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، حيث يعتمد الملايين من الأشخاص كلياً على الأرض لكسب أرزاقهم كمزارعين أو رعاة وحيث تقل

(٤٦) www.ibfan.org

(٤٧) S. Lewis, "Malnutrition as a human rights violation", ACC/SCN, *SCN News*, No. 18, 1999

(٤٨) E/CN.4/Sub.2/2003/12/Rev.2, see E/CN.4/2004/10

(٤٩) See footnote 8 above

(٥٠) See A/61/306

مصادر الرزق البديلة. ويتأثر في الوقت الراهن في أفريقيا ٤٦ في المائة من السكان ونحو ٥٠٠ مليون هكتار بتردي الأراضي، تشمل ثلثي الأراضي الزراعية المنتجة في المنطقة^(٥١).

٥١ - وتشير التقديرات إلى أن ٥٠ في المائة من جوعى العالم البالغ عددهم ٨٥٤ مليون يعيشون في أراض هامشية وجافة ومرتدية^(٥٢). ويعتمد نصف جوعى العالم بالتالي من أجل البقاء على أراض فقيرة أصلاً يُحتمل أن تتناقص خصوبتها وإنتاجيتها جراء آثار موجات الجفاف المتكررة وتغير المناخ والاستخدام غير المستدام للأراضي. ففي النيجر، على سبيل المثال، قوام ما يناهز ٩٥ في المائة من الأراضي المنتجة هي أراض جافة؛ ويعيش أغلب السكان في المناطق الريفية ويعانون من الفقر المزمّن والأزمات الغذائية المتكررة^(٥٣). وفي زيمبابوي، تعيش الأغلبية الساحقة من الفقراء في المناطق الريفية ويبلغ الفقر أقصى درجات الشدة في المناطق القليلة الأمطار في مقاطعات ماتابيليلاند الجنوبية وماسفينغو وماتابيليلاند الشمالية^(٥٤). كما يتسبب تردي الأراضي في الهجرة ويؤجج الصراع على الموارد، ولا سيما بين جماعات الرعاة والمزارعين، كما تبين للمقرر الخاص في النيجر وإثيوبيا^(٥٥). وترتبط نزاعات كثيرة في أفريقيا، بما في ذلك النزاع الدائر في إقليم دارفور، بموجات الجفاف التي تزداد سوءاً وبالتصحر وما يتصل بذلك من الصراعات على الموارد^(٥٦).

٥٢ - لذلك، سيتوقف القضاء على الجوع والإعمال التام للحق في الغذاء على الجهود المبذولة لمعالجة مشكلي التصحر وتردي الأراضي العالميين وعلى التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وللأسف، تسخّر موارد ضئيلة للأراضي الريفية الجافة. والجهود الدولية لمكافحة الجوع - بما في ذلك استراتيجيات تخفيض مستوى الفقر - تعير حتى يومنا هذا اهتماماً ضئيلاً لمشكلي تردي الأراضي والتصحر. ويواجه المانحون موجات الجفاف الشديد بتقديم المعونة الغذائية، ولكنهم لا يقدمون إلا القليل من المعونة الرامية إلى التنمية الطويلة الأجل التي ستنتهي دورة الجفاف المتكرر وتردي الأوضاع والعوز. فرغم أن المعونة الغذائية تنقذ الأرواح، غير إنها لا تنقذ مصادر الرزق - إنها ليست حلاً على المدى الطويل، كما أنّصح للمقرر الخاص في مختلف بلدان الساحل والقرن الأفريقي^(٥٧).

P.M. Johnson, K. Mayrand, M. Paquin, *Governing Global Desertification: Linking* (٥١)
environmental degradation, poverty and participation, 2006

.Millenium Project, Task Force on Hunger, *Halving hunger: it can be done*, 2005 (٥٢)

.See E/CN.4/2006/44 (٥٣)

.IFAD, *Rural Poverty Report 2001: The Challenge of Ending Rural Poverty* (٥٤)

.E/CN.4/2005/47/Add.1, E/CN.4/2006/44 (٥٥)

M. Leighton, "Desertification and Migration" in P.M. Johnson, K. Mayrand, M. Paquin, (٥٦)

.op.cit

.E/CN.4/2005/47/Add.1, E/CN.4/2006/44 (٥٧)

واو - أنواع الوقود الأحيائي

٥٣ - من بين المسائل التي تثير قلقاً بالغاً فيما يتعلق بالحق في الغذاء الأثر الذي سببته على أنواع الوقود الأحيائي بالنسبة إلى ظاهرة الجوع. وقد نعت المقرر الخاص في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/62/289) الاندفاع المفاجئ والأهوج نحو تحويل الأغذية - من قبيبات الذرة والقمح والسكر وزيت النخيل - إلى وقود بأنه وصفة لكارثة. وتشير التقديرات إلى أنه يلزم نحو ٢٠٠ كيلوغرام من الذرة لملء خزان سيارة بالوقود الأحيائي (حوالي ٥٠ لتراً)، وهو ما يكفي لإطعام شخص مدة سنة^(٥٨). فثمة إذن مخاطر حقيقية من نشوب معركة بين الغذاء والوقود ستترك الفقراء والجوعى في العالم النامي رهينة الأسعار السريعة الارتفاع للأغذية والأراضي والمياه. وفي حال التماهي في الأساليب الزراعية - الصناعية لتحويل الأغذية إلى وقود، ثمة أيضاً مخاطر أن تنجم عن ذلك البطالة وانتهاكات الحق في الغذاء ما لم تُتخذ تدابير محددة لتنمية قطاع الزراعة الخاص بصغار الفلاحين والأسر.

٥٤ - ويتجلى تفجر الاهتمام بالوقود الأحيائي بشكل مفاجئ في الارتفاعات الضخمة في الاستثمار وفي تحديد أهداف طموحة للطاقة المتجددة على نطاق البلدان الغربية. ويشترط الاتحاد الأوروبي أن يوفر الوقود الأحيائي ٥,٧٥ في المائة من طاقة النقل في الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٠ و ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠^(٥٩). وحددت الولايات المتحدة أهدافاً لرفع مقدار استخدام الوقود الأحيائي لإنتاج الطاقة إلى ٣٥ مليار غالون في السنة. ولكن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على الإنتاج الزراعي للبلدان المصنعة. لذلك، تتطلع البلدان الشمالية المصنعة إلى إنتاج بلدان نصف الكرة الأرضية الجنوبي لتلبية هذه الاحتياجات.

٥٥ - قد تعود زيادة إنتاج الوقود الأحيائي بفوائد إيجابية على تغير المناخ وعلى المزارعين في البلدان النامية، بما في ذلك تحسين مستوى الأمن الغذائي، إذا عمت هذه الفوائد. غير أنه من غير المقبول أن تؤدي زيادة إنتاج الوقود الأحيائي إلى زيادة الجوع. ويتمثل أكبر خطر في أن الاعتماد على النموذج الزراعي - الصناعي للإنتاج لن يفيد الفلاحين الفقراء وسيبرز انتهاكات للحق في الغذاء.

٥٦ - ويقدر المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وهو مؤسسة بحوث تخطى بكثير من التقدير، أن الأسعار ستشهد ارتفاعاً هائلاً في المستقبل القريب إذا زاد إنتاج الوقود الأحيائي، وتوقع حصول ارتفاع نسبته ٢٠ في المائة لسعر الذرة على الصعيد الدولي من الآن حتى عام ٢٠١٠، وبنسبة ٤١ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠^(٦٠). وتوجد أصلاً تقارير تفيد أن السعر العالمي للذرة تضاعف خلال السنوات الماضية^(٦١). وقد ترتفع أسعار محاصيل الزيوت النباتية، ولا سيما فول الصويا و بذور عباد الشمس، بنسبة ٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ وبنسبة ٧٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، في حين قد ترتفع أسعار القمح بنسبة ١١ في المائة ثم بنسبة ٣٠ في المائة. وفي أفقر مناطق

(٥٨) .F. Nicolino, *La faim, la bagnole, le blé et nous. Une dénonciation des biocarburants*, 2007

(٥٩) .Directive 2003/30/EC on promotion of the use of biofuels

(٦٠) .IFPRI, *Bioenergy and Agriculture: Promises and Challenges*, 2006

(٦١) .D. Howden, "The fight for the world's food", *The Independent*, 23 June 2007

أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأمريكا اللاتينية، قد يرتفع سعر الميهوت بنسبة ٣٣ في المائة وبمقدار ١٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠^(٦٢). وقد تكون عواقب هذا الارتفاع السريع لأسعار الأغذية وخيمة. ويتوقع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية أن يرتفع عدد من يعانون من نقص التغذية بمقدار ١٦ مليون شخص مقابل كل زيادة بنسبة ١ في المائة في السعر الحقيقي للمواد الغذائية الأساسية. وبالتالي، سيعاني من الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، ١,٢ مليار شخص.

٥٧- وسيخلف التحول إلى الوقود الأحيائي آثاراً عديدة أخرى على الحق في الغذاء. وسيؤجج الارتفاع السريع لسعر المحاصيل الغذائية المنافسة على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الحميات من الغابات. وسيثير هذا الأمر الفلاحين وجماعات الشعوب الأصلية من سكان الغابات ضد شركات الأعمال الزراعية العملاقة وكبار المستثمرين الذين شرعوا بالفعل في شراء مساحات شاسعة من الأراضي أو طرد الفلاحين من أراضيهم. وقد يخلف هذا الأمر أيضاً آثاراً على فرص العمل وظروفه. فرغم أن زيادة إنتاج الوقود الأحيائي يمكن أن تحسن فرص العمل، فإن حركة العمال الريفيين المعدمين في البرازيل احتجت بالفعل على ظروف "السخرة" التي يعيشها العمال في بعض مزارع قصب السكر في البلد^(٦٣). وأخيراً، ستنجم عن ذلك أيضاً آثار تمثل في ارتفاع الأسعار وشح المياه. إذ إن إنتاج الوقود الأحيائي يتطلب كميات هائلة من المياه، ما سيحوّل المياه عن إنتاج المحاصيل الغذائية.

٥٨- وقد شرعت المنظمات غير الحكومية التي يزداد عدم اقتناعها بإيجابية الأثر الإجمالي لإنتاج الوقود الأحيائي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدعوة إلى وقف طوعي عالمي لعملية توسيع نطاق إنتاج الوقود الأحيائي إلى أن يتسنى إجراء دراسة كاملة لما قد يترتب عليه من آثار اجتماعية وبيئية وعلى حقوق الإنسان وإنشاء هيكل تنظيمية مناسبة لمنع أي آثار سلبية أو التخفيف من وطأها. وعوضاً عن استخدام المحاصيل الغذائية، ينبغي، في رأي المقرر الخاص، استخلاص الوقود الأحيائي من النباتات غير الغذائية، ولا سيما تلك التي يمكن إنباتها في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، ومن النفايات الزراعية، ما سيحد من التنافس على الأغذية والأراضي والمياه. ويدعو المقرر الخاص إلى وقف طوعي لمدة خمس سنوات على نطاق العالم لإنتاج الوقود الأحيائي والديزل الأحيائي.

رابعاً - أين يكمن الأمل؟

ألف - المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء

٥٩- تسجل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء التي اعتمدها مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ خطوة هامة في مجالي تعريف الحق في الغذاء وإعماله.

(٦٢) .IFPRI, op.cit. 2006

(٦٣) .IPS 05.06.2007, <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=38051>

٦٠- وتشكل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء إنجازاً حارقاً من حيث أنها تقدم تعريفاً للحق في الغذاء يحظى بالقبول دولياً. والتعريف الذي اعتمدته الحكومات (انظر الفقرتين ١٦ و ١٧) يكاد يطابق التعريف الذي اعتمدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويطابق أيضاً التفسير الذي قدمته اللجنة ومؤداه أن الدول مُلزَمة بأن "تُحترم وتُحمي وتُعمِل" الحق في الغذاء الكافي. ولهذا المسألة آثار مهمة فيما يتعلق بقبول هذا الإطار على نطاق جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦١- كما أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء تمثل إنجازاً حارقاً من حيث أنها تعترف بالبعد الدولي المتعلق بالحق في الغذاء وتعالج مسائل هم، على سبيل المثال، التجارة الدولية والمعونة الغذائية وحالات الحظر الاقتصادي. وهذا أمر مهم إذ يوسّع فهم الحق في الغذاء على نحو يتخطى نطاق العلاقة التقليدية بين دولة ومواطنيها ليشمل قدرأ أكبر من الاعتراف بالالتزامات "خارج حدود الأراضي الوطنية". كما تعالج هذه المجموعة من المبادئ التوجيهية القضايا المتصلة بالأطراف الفاعلة غير الدولة، حيث تشجع على تحميلها المسؤولية المباشرة عن احترام الحق في الغذاء وتحسين تقنين الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

٦٢- كما تبين المبادئ التوجيهية كيف يمكن إدماج الحق في الغذاء في الاستراتيجيات والمؤسسات الحكومية^(٦٤). وتظهر كيف أن مبادئ حقوق الإنسان الأساسية - عدم التمييز، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة وجعل نظام العدالة في المتناول - يمكن إدماجها في نهج قائم على أساس الحقوق فيما يتعلق بالأمن الغذائي. كما تدعو الدول إلى تشجيع "التنمية الاقتصادية الواسعة النطاق الداعمة لسياساتها في مجال الأمن الغذائي" (المبدأ التوجيهي ٢-١)، وإلى "اتباع سياسات شاملة وخالية من التمييز وسليمة في مجالات الاقتصاد والزراعة ومصايد الأسماك والغابات واستخدام الأراضي والإصلاح الزراعي، حسب الاقتضاء" (المبدأ التوجيهي ٢-٥)؛ وإلى إدماج الحق في الغذاء في استراتيجيات الحد من الفقر. كما تحت الدول على "أن تأخذ في الاعتبار مواطن قصور آليات السوق في ميدان حماية البيئة والمنافع العامة" (المبدأ التوجيهي ٤-١٠)، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمرأة (المبدأ التوجيهي ٨-٣) والفئات المستضعفة (المبدأ التوجيهي ٨-١). وتدعو المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء الدول إلى إنشاء آليات لإعلام الأشخاص بحقوقهم وتحسين سبل اللجوء إلى العدالة فيما يتعلق بالحق في الغذاء (المبدأ التوجيهي ٧).

باء - البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٣- يرحب المقرر الخاص باتخاذ مجلس حقوق الإنسان قراراً بتمديد ولاية الفريق العامل المعني بالبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدة سنتين، وذلك بموجب قراره ٣/٢٠٠٦، وتكليفه بمهمة محددة تتمثل في وضع بروتوكول اختياري، وكذلك بالعمل المنجز في دورة تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٦٤) FAO, *Right to Food in Action. Examples of How FAO Member Countries Make it Happen*,

٦٤ - وسيساعد وضع بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تحقيق تطور هام على الصعيد الدولي في تطوير "إمكانية التقاضي" بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء. وسيفيد من التطورات الحاصلة على صعيد السوابق القانونية الوطنية والإقليمية والدولية، من قبيل ما أبلغ عنه المقرر الخاص في ما مضى^(٦٥). وأثناء بعثات المقرر الخاص إلى بلدان من قبيل البرازيل وإثيوبيا وبنغلاديش وغواتيمالا والهند ومنغوليا وغيرها، اكتشف أنه يصعب جداً في بعض الأحيان على الفقراء، ولا سيما الفلاحين، اللجوء إلى المحاكم المحلية والوطنية. وسيحسن اعتماد البروتوكول الاختياري إلى حد كبير سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات الحق في الغذاء، وذلك بتمكين الأفراد أو المجموعات من عرض الشكاوى مباشرة على اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٥ - ويشكل مشروع البروتوكول الاختياري الذي أعده رئيس الفريق العامل منطلقاً جيداً. ويعتقد المقرر الخاص أن جميع حقوق الإنسان المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجوز التقاضي بشأنها ويحث الدول على الحرص على أن تخضع جميع هذه الحقوق لإجراء لتقديم البلاغات.

جيم - التقدم المحرز في إجازة التقاضي بشأن الحق في الغذاء

٦٦ - إن إمكانية التقاضي أمر لا غنى عنه على الإطلاق لإعمال الحق في الغذاء. ويعني جعل الحق في الغذاء أمراً يجوز التقاضي بشأنه أن الأشخاص يمكنهم طلب الانتصاف والمساءلة إذا انتهك حقهم في الغذاء. وليست إمكانية التقاضي بعد أمراً واقعاً في كل البلدان، ولو أنه تحقق تقدم هام في السنوات الأخيرة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

٦٧ - وتشكل الهند أحد أفضل الأمثلة في العالم فيما يتعلق بإجازة التقاضي بشأن الحق في الغذاء^(٦٦). ذلك أن الدستور الهندي يحظر التمييز ويعترف بجميع حقوق الإنسان. ويقر بأن الحق في الحياة حق أساسي يجوز التقاضي المباشر بشأنه (المادة ٢١)، بينما يُعرّف الحق في الغذاء باعتباره أحد المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة (المادة ٤٧). وخلصت المحكمة العليا بالهند، حسب تفسيرها لهذه الأحكام، إلى أن الحكومة يقع عليها التزام دستوري باتخاذ خطوات لمكافحة الجوع والفقير المدقع وضمان حياة كريمة لجميع الأفراد.

٦٨ - وفي جنوب أفريقيا، أُعلن أن جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجوز التقاضي بشأنها بموجب قانون جنوب أفريقيا. وتنص شرعة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، التي جرى إدماجها في دستور عام ١٩٩٦، بشكل صريح (في الفقرة ١ (ب) من المادة ٢٧) على أن كل شخص له الحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء، رهناً بالإعمال التدريجي. وقد مكّن هذا الاعتراف القانوني بالحق في الغذاء، على سبيل المثال، المنظمات غير

.A/61/306 and E/CN.4/2002/58 (٦٥)

.See E/CN.4/2006/44/Add.2 (٦٦)

الحكومية لصيد الأسماك في جنوب أفريقيا من عرض قضية على المحكمة العليا بكيب تاون في عام ٢٠٠٧ وقد كسبت هذه القضية^(٦٧).

دال - الالتزامات العالمية بمكافحة الجوع

٦٩- يعرب المقرر الخاص عن إعجابه بالحملة الشاملة لمكافحة الجوع والفقير على نطاق العالم والتي يتزعمها رئيس البرازيل وبالالتزامات المقطوعة في إعلان نيويورك بشأن العمل من أجل مكافحة الجوع والفقير. وبمساعدة مجموعة رباعية الأطراف تتألف من البرازيل وفرنسا وشيلي وإسبانيا، أنشئ صندوق دولي لمكافحة الجوع اعتماداً على تقرير لاندوا المتميز الذي يقترح آليات ابتكارية لتمويل المعونة من أجل التنمية^(٦٨).

٧٠- وعلى الصعيد الإقليمي، يرحب المقرر الخاص بدنامية منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص باعتماد المبادرة الإقليمية للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي في إطار "مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقضاء على الجوع"، التي تجعل إعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع وعلى جميع الصعد أولوية أساسية في المنطقة.

هاء - استراتيجية السيادة الغذائية

٧١- نشطت عدة دول ومنظمات للمجتمع المدني في نقد نموذج التجارة الحرة الكلي في قطاع الزراعة لأنها تعتقد أن أوجه الحيف التي ينطوي عليها النظام العالمي للتجارة الزراعية تشكل كارثة على الأمن الغذائي، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة والفقراء. وتدعو حالياً دول كألمانيا والنرويج وسويسرا وغيرها ومنظمات للمجتمع المدني إلى نمط جديد من الاهتمام بقضية "السيادة الغذائية" يتحدى النموذج الحالي للتجارة الزراعية، الذي ترى أنه يشجع زراعة صناعية موجهة نحو التصدير تشرذم الفلاحين وتدمر الزراعة الأسرية^(٦٩).

٧٢- وأثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية: "خمس سنوات بعد الانعقاد" المعقود في عام ٢٠٠٢، عرّف منتدى للمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني عنوانه "منتدى السيادة الغذائية" حضره ممثلو أكثر من ٤٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين مفهوم السيادة الغذائية على النحو التالي:

"السيادة الغذائية هي حق الشعوب والمجتمعات والبلدان في تحديد سياساتها المتعلقة بالزراعة والعمل وصيد الأسماك والغذاء والأرض التي تلائم ظروفها الخاصة إيكولوجياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وتضم هذه السيادة الحق الفعلي في الحصول على الغذاء وإنتاجه، ما يعني أن لجميع السكان الحق في الحصول على غذاء مأمون ومغذٍ ومناسب ثقافياً وفي الحصول على موارد إنتاج هذا الغذاء، والحق في القدرة على إعالة

FIAN, *Decision by South African High Court ends long lasting fight of fishermen*, (٦٧) www.fian.org.

J.-P. Landau, "New International Financial Contributions for Development", 2004 (٦٨)

.See E/CN.4/2004/10 (٦٩)

أنفسهم وإعالة مجتمعاتهم. ويُقصد بالسيادة الغذائية أسبقية حقوق السكان والمجتمع في الحصول على الغذاء وإنتاجه على الشواغل التجارية^(٧٠).

٧٣- والعنصر الأساسي الأول في مفهوم السيادة الغذائية هو المطالبة بالسيادة الوطنية والفردية على سياسة الأمن الغذائي. وليس مفهوم السيادة الغذائية مناهضاً للتجارة، وإنما يعارض الأولوية التي تمنح للمصادر والإغراق الذي يدمر مصادر رزق المزارعين المحليين للأسواق المحلية بالأغذية المستوردة المدعومة بالإعانات. ويتوخى بالدرجة الأولى ضمان الأمن الغذائي، وذلك بتشجيع توجيه الإنتاج المحلي إلى الأسواق المحلية. وتركز السيادة الغذائية على الزراعة ذات التوجه المحلي التي يزاوها صغار الفلاحين ويُوَجَّه إنتاجها للاستهلاك داخل البلد، على عكس النموذج الحالي للزراعة المصنعة الموجهة نحو التصدير.

٧٤- كما تجسد السيادة الغذائية دعوة إلى فسح مجال أكبر للحصول على الموارد أمام الفقراء، وبخاصة النساء. وتتيح السيادة الغذائية رؤية بديلة تمنح الأولوية للأمن الغذائي وتتعامل مع التجارة بوصفها وسيلة للوصول إلى غاية، بدل اعتبارها غاية في حد ذاتها.

٧٥- وتعتقد منظمات المجتمع المدني أن نموذج الزراعة الموجهة نحو التصدير يفرض تصنيع السلسلة الغذائية، فيتسبب في تراجع المزارع الصغرى ونمط الزراعة التي يزاوها الفلاحون، في الشمال وفي الجنوب، لصالح شركات الأعمال الزراعية العملاقة^(٧١). وإزاء الأدلة المتزايدة على أن نظام التجارة العالمية الحالي يلحق ضرراً بالأمن الغذائي لأشد الفئات فقراً وهميشاً ويخلق تفاوتات ما فتئت تزداد كبراً، يعتقد المقرر الخاص أنه قد آن الأوان للبحث عن وسائل بديلة من شأنها أن تكفل على نحو أفضل الحق في الغذاء. ويعد تنفيذ مفهوم السيادة الغذائية حلاً قيماً.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٦- يؤيد بعض الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية نظرية الليبرالية الجديدة التي لا تقر بوجود الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتدعي أن الحقوق السياسية والمدنية هي وحدها التي تشكل حقوق الإنسان. وحسب هذه النظرية، لن يتسنى إلا لسوق عالمية موحدة تتسم بالليبرالية والخصخصة الكلية القضاء تدريجياً على الجوع وسوء التغذية في العالم. غير أن الأدلة تؤكد العكس: فقد انتشر تحرير التجارة والخصخصة بسرعة في معظم البلدان خلال السنوات العشر الأخيرة. وفي نفس الوقت، تظهر الأرقام أن الناس على نطاق العالم يعانون اليوم أكثر من أي وقت مضى من نقص خطير ودائم في التغذية. وبالتالي، يؤكد المقرر الخاص أن النهج المعياري وحده هو الذي يمكن أن يقضي تدريجياً على الجوع وسوء التغذية الخطير والدائم في العالم. وينبغي أن تُعمل حق الإنسان في الغذاء في جميع الدول وجميع المنظمات الحكومية الدولية وجميع الأطراف الفاعلة غير

(٧٠) www.foodfirst.org/progs/global/food/finaldeclaration.html

(٧١) www.foodfirst.org/pubs/backgrdrs/2001/f01v7n4.html

الدول، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات. وكما كتب جون جاك روسو منذ ٢٤٦ عاماً في العقد الاجتماعي:

"ما بين الغني والفقير، الحرية هي التي تقهر والقانون هو الذي يجرر".

٧٧- ويقدم المقرر الخاص التوصيات التالية:

(أ) ليس الجوع قادراً محتوماً. ومن غير المقبول عدم حصول تقدم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهدف الألفية رقم ١ المتمثل في خفض عدد ضحايا الجوع بالنصف بحلول عام ٢٠١٥. ويجب على جميع الدول أن تتخذ إجراءات فورية لإعمال حق جميع مواطنيها في الغذاء. ويمكن استخلاص الدروس مما وردت تفاصيله في هذا التقرير وفي التقارير السابقة للمقرر الخاص من الأمثلة الإيجابية جداً على سياسات العديد من الحكومات. وتشكل المبادرات الأساسية لحكومات البرازيل وكوبا وبوليفيا التي لاحظها المقرر الخاص خلال بعثاته القطرية مثلاً يُحتذى به في بقية العالم؛

(ب) يجب على جميع الدول أن تحرص على ألا تترتب على إجراءاتها السياسية والاقتصادية، بما في ذلك اتفاقات التجارة الدولية، آثار سلبية على الحق في الغذاء في بلدان أخرى. وفي هذا السياق، يتعين على حكومات الاتحاد الأوروبي أن تحرص على ألا تؤثر اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع بلدان آسيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ سلباً على الأعمال التدريجي للحق في الغذاء في تلك البلدان وأن تشمل آليات احترازية تتيح أساليب مناسبة لمواجهة ما قد ينجم من انعدام الأمن الغذائي والجوع. وينبغي أن تنص جميع اتفاقات التجارة الدولية على إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني. ويجب مناقشة مسألة تنفيذ مفهوم السيادة الغذائية؛

(ج) يجب على الدول أن تحسّن الآليات الدولية لرصد الشركات عبر الوطنية، ولا سيما تلك التي تتحكم في نظامنا للأغذية والمياه، لكفالة احترامها للحق في الغذاء. وينبغي أن يشمل هذا الأمر مناقشة واعتماد القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان^(٧٢)؛

(د) يتعين على الدول أن تمنح الأولوية للاستثمارات في مشاريع التنمية الطويلة الأجل التي تقلص قابلية التأثر بالجفاف والتصحر، ويشمل ذلك الاستثمار في جمع المياه وإدارتها على نطاقات صغيرة لتحسين الأمن الغذائي؛

(هـ) يجب على الدول إقرار وقف طوعي مدته خمس سنوات لجميع مبادرات تطوير الوقود الأحيائي التي ترمي إلى تحويل الأغذية إلى وقود. وعلى الدول أن تحرص على أن يُنتج الوقود الأحيائي من النباتات غير الغذائية والنفايات الزراعية وبقايا المحاصيل عوض المحاصيل الغذائية، بغية تلافي حصول ارتفاعات

هائلة في أسعار الأغذية والمياه والأراضي وتحويل هذه الموارد عن إنتاج الأغذية. وسيطلب هذا الأمر استثمارات ضخمة مباشرة في تكنولوجيات "الجيل الثاني" لإنتاج الوقود الأحيائي؛

(و) يتعين على الدول تعزيز الآليات الدولية والوطنية لحماية من أُجبروا على ترك بيوتهم وأراضيهم بسبب الجوع أو غيره من الانتهاكات الخطيرة لحقهم في الغذاء. ويجب عليها أن تضع صكاً قانونياً دولياً جديداً يوفر الحماية لجميع الهاربين من الجوع الذين لا يتمتعون في الوقت الراهن بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو القانون المتعلق باللاجئين. ويقترح المقرر الخاص أن يمنح مجلس حقوق الإنسان للجنة الاستشارية الجديدة ولاية صياغة معيار جديد لتمتع اللاجئين هرباً من الجوع بالحق المؤقت في عدم الطرد.
